الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط (2010-2017)

Algerian economy in light of the collapse of oil prices (2010-2017)

زاوي عبير [1] *

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، abir-zaoui@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 22-05-2019تاريخ القبول: 31-05-2019تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص:

تتناول الدراسة المقدمة في هذه المقالة البحثية أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. استخدمنا المنهج التحليلي من خلال دراسة البيانات السنوية من عام 2010 إلى عام *2017* في الجزائر.

وسنحاول من خلال هذا البحث التطرق الى أهم آثار انخفاض سعر النفط على الجزائر، من خلال ثلاثة محاور أساسية، تعرفنا في الأول على ماهية سعر النفط، في المحور الثاني استعرضنا أسباب انهيار أسعار النفط، ووصلنا في الأخير إلى دراسة آثار انهيار هذه الأسعار على اقتصاد الجزائر.

الكلمات المفتاحية *سعر النفط، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة.*

Abstract :

The study presented in this paper discusses the impact of the collapse of oil prices on the Algerian economy. We used the analytical approach by examining the annual data from 2010 to 2017 in Algeria.

We will try through this research to define the most important effects of the drop in oil prices on Algeria, through three basic chapitres, we discovered in first one the definition of the price of oil, in the second we reviewed the causes of the collapse of oil prices, reaching at last the study of the effects on algeria's economy due to the collapse of these prices

Keywords Oil price, balance of payments, general budget .

JEL Classifications C5, G15, G21, E4

* زاوي عبير: **الإيميل:** abir-zaoui@hotmail.com ،.

1. مقدمة:

سوق النفط الخام هي أكبر سوق للسلع الأساسية في العالم، وتتسم بعدم استقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل. إن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة حيث تزداد عوائدها النفطية، التي هي أساس واردتها المالية، مما تؤثر ايجابيا فيها ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار فيكون لصالح الدول المستهلكة.

وفي السنوات الأخيرة، حدد الاقتصاديون مجموعة من العوامل المساهمة في تقلبات أسعار النفط على سبيل المثال، صدمات العرض الناجم عن أحداث سياسية مثل الحروب والثورات في البلدان الأعضاء في منظمة أوبك، والتحسينات في تكنولوجيا استخراج النفط الخام، واكتشاف حقول جديدة.

أصبحت الجزائر منذ أكثر من أربعة عقود تعتمد على قطاع النفط الذي أصبح العمود الفقري للاقتصاد، حيث أن لديها عائدات مالية ضخمة، كما هو المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، وأهم عامل لزيادة الدخل. نسبة الصادرات النفطية حوالي 95% من إجمالي الصادرات ونحو ثلثي الإيرادات الحكومية (البنك الدولي، 2016)، ما يقرب من 65.5% من ضريبة الدخل وحوالي 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب هذا الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية. وعلى الرغم من سعي الجزائر في تطوير قطاع الطاقة والنفط إلا أن انخفاض أسعار النفط العالمية أثار مخاوف الاقتصاديين والمختصين، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى اللجوء لتنفيذ سياسة التقشف من أجل تجنب أزمة مالية محققة.

وبالاعتماد على العرض السابق نتوصل لطرح الإشكالية التالية: **ماهي تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟** حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز العوامل التي أدت إلى انهيار أسعار النفط، وآثار انخفاض سعر النفط على الجزائر.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

- **المحور الأول:** ماهية سعر النفط.
- **المحور الثاني:** أسباب انهيار أسعار النفط.
- **المحور الثالث:** آثار انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

2. ماهية سعر النفط:

نتناول مفهوم السعر النفطي وأنواعه، ومراحل تطوره، وذلك كما يلي:

1.2 تعريف سعر النفط: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط خلال مدة زمنية معينة المقاس بالدولار الأمريكي، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها. وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة[1]. وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الانتاج مضافا إليها الربح المتوسط. وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات النفطية الكبرى، وفي الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق النفطية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب[2].

[1] مولاي مصطفى سارة، (يومي 08/07 أكتوبر 2015) ، **العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص: 4-5.

[2] طيبي حمزة، (يومي 08/07 أكتوبر 2015)، **العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص:3.

2.2 أنواع أسعار النفط:

أ-السعر الفوري (Spot Price): هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2-3 أسابيع[3]، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا، أي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء[4]. ويمكن اعتباره سعرا غير مستقر بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال بين قوى العرض والطلب، وهو سعر مرتبط بظهور السوق الحرة (أو الفورية) للنفط، ومنذ سبعينيات وثمانينيات القرن 20 تحولت إلى جزء أساسي للسوق النفطية.

ب-السعر الرسمي أو الإداري (Official Price): هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية برز هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة، وحاليا يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية للنفط[5].

ج-السعر الاسمي (Nominal Price): وهو القيمة النقدية لبرميل النفط معبرا عنها بالدولار خلال لحظة زمنية معينة[6]، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها[7]، فنقول مثلا ان سعر الأوبك يساوي 80 دولارا للبرميل.

د-السعر الحقيقي(Actual Price): هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس أي هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، ويتم حسابها حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم أو التغير في سعر صرف الدولار الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس[8]، ونشير الى أن السعر الحقيقي لا ينشر أبدا للرأي العام بل يبقى لدى الشركات النفطية.

3. أسباب انهيار أسعار النفط:

1.3 انكماش الاستهلاك العالمي وزيادة الانتاج العالمي: انطلاقاً من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا فاق الطلب (الاستهلاك) على سلعة ما عرضها (الإنتاج)، فمن الطبيعي أن يرتفع سعرها والعكس صحيح، وبالتالي فإن سعر أي سلعة يتحدد بالطلب والعرض، والعوامل المحددة لهما، والتي هي في حالة النفط تتمثل في مستوى النشاط الاقتصادي وعوامل خارجية أخرى تمارس دورها في التأثير في السوق[9].

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي في عدة مناطق من العالم، ويعتبر هذا التراجع نقصا للطلب العالمي على النفط، يعزى إلى الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا والصين واليابان، وهي أسواق استهلاكية

---

[3] الطاهر زيتوني، (2010)، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد132 ، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (وابك)، الكويت، ص:17.

[4] مهوب مسعود، (2012)، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)**، مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص:82.

[5] بوفليح نبيل، (2011)، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، ص: 85.

[6] بلقلة براهيم، (2015)، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 24.

[7] عماد الدين محمد المزيني،(2013)، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد01، غزة، فلسطين، ، ص: 330.

8 عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص: 331.

[9] محمد ابراهيم السقا، **لماذا تتراجع أسعار النفط؟**، على الرابط: http://www.jbcnews.net/article/93584 تاريخ الاطلاع 2017/10/01

ضخمة للنفط الخام. وفي هذا بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2015 نحو 3.5% مقابل3.3% للعام 2014، ما يعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة تكاد لا تتجاوز حدود مليون برميل يوميا، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين[10].

أما من جهة العرض، هناك زيادة في العرض ناتجة عن زيادة الانتاج من دول خارج منظمة الأوبك، مقابل استقرار إنتاج أوبك عند مستويات شبه ثابتة، وعلى وجه التحديد من كندا والولايات المتحدة والبرازيل، وقدرت زيادة انتاج هذه الدول ب 1.98 مليون برميل يوميا في سنة 2014[11] مقابل زيادة متوقعة في الطلب 1.1 مليون برميل يوميا ليصل الانتاج العالمي إلى 93.25 مليون برميل يوميا[12].

في عام 2015 ازداد عرض النفط الخام في اليوم من خارج دول منظمة أوبك بمقدار 1.32 مليون برميل، ومن دولها 1.077 مليون برميل. وصل فائض العرض في عام 2015 إلى 2.060 مليون برميل في اليوم مقابل فائض العرض 1 مليون برميل في اليوم في سنة 2014، وهكذا تعمقت الأزمة التي بدأت عام 2014. ويقدر عرض النفط الخام في عام 2016من خارج أوبك بأقل مما كان عليه عام 2015 بمقدار 700 ألف برميل في اليوم. ونتيجة لزيادة الطلب العالمي وتقلص العرض من خارج أوبك يرتفع المقدار التوازني للنفط الخام من دول أوبك إلى 31.6 مليون برميل يوميا عام 2016 بعد أن كان 29.8 مليون برميل تقريبا في اليوم عام 2015. لكن إنتاج أوبك في عام 2016 ارتفع إلى 32.335مليون برميل يوميا بزيادة مقدارها حوالي 131 ألف برميل يوميا عن عام 2015. ولذا فإن تجميد الانتاج عند مستوى في عام 2016 يبقي فائضا في العرض بمتوسط يومي يقدر 735 ألف برميل، وهو أدنى بفارق كبير من فائض عام 2015.[13]

الشكل الموالي يوضح كل من العرض والطلب العالمي على النفط:

الشكل 01: العرض والطلب العالمي على النفط بمليون برميل يوميا

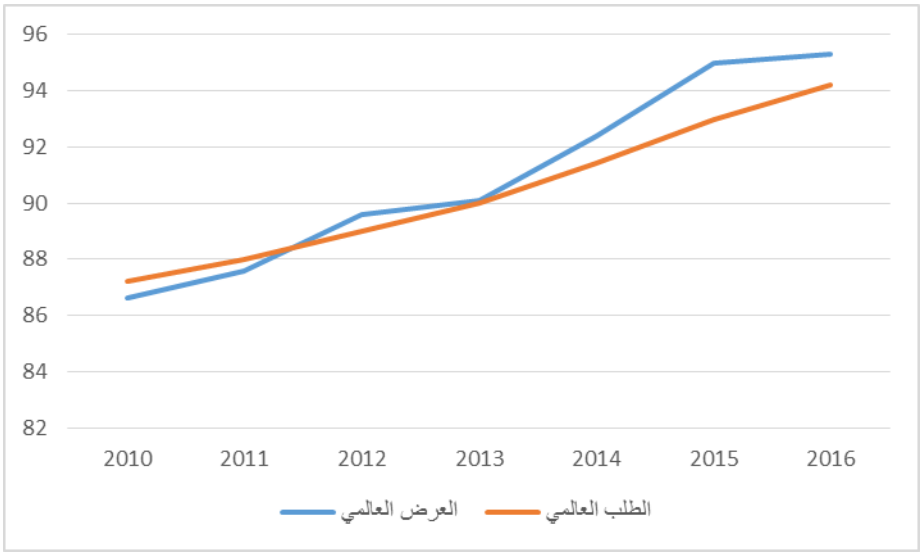

المصدر: من إعداد الباحث من خلال تقارير الشهرية لكل من منظمة أوبك OPEC، والوكالة الدولية للطاقة IEA

[10] مولاي مصطفى سارة، نفس المرجع، ص: 7.

[11] OPEC, *Monthly oil Market Report*, January 2015

[12] IEA, *World Key Energy Statistics*, 2014.

[13] أحمد إبريهي علي، **تحليل سوق النفط العالمي**، 2016، ص: 08.

2.3 موقف المملكة العربية السعودية من تدهور أسعار النفط: في العقود الماضية كانت السعودية تتأرجح بين كفتي الميزان فيما يتعلق بأسعار النفط حول العالم، ذلك أنها تمتلك كميات هائلة وغير مستغلة بعد من النفط، فإن السعودية قادرة على رفع إنتاجها بسرعة في وقت قصير نسبياً ودون تحمل تكاليف إنتاج كبيرة، ما يدفع الأسعار إلى الهبوط، ولكنها أيضاً قادرة على كبح إنتاجها النفطي من أجل رفع الأسعار عالمياً، خاصة وأنها ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم[14].

أما بالنسبة لموقفها فقد اختارت اتجاه الإبقاء على سقف الإنتاج الحالي بدون تغيير، إدراكا منها أن انخفاض الأسعار هو من تغيرات الأجل القصير، وأن لديها من الاحتياطيات المالية ما يجعلها قادرة على تحمل هذه التغييرات، وأنه إذا كانت قد لجأت إلى خيار خفض الإنتاج فهي التي كانت ستدفع الفاتورة وحدها بدون أن تشاركها فيها كل من إيران والعراق، وكلاهما لن يقبل على تخفيض الإنتاج بسبب حاجته للسيولة وضعف احتياطاته المالية، وأما على المديين المتوسط والبعيد فإن تبني السعودية لقرار بعدم تخفيض إنتاج النفط ناجم عن التحدي الجديد الذي فرضه إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، فهي تدرك بأن السوق النفطي يعاني من فائض في المعروض، وأن أي محاولة لتخفيض سقف الإنتاج لن يكتب لها النجاح إذا استخدمت الولايات المتحدة مخزونها الاستراتيجي أو إذا لم تتعاون شركات النفط الغربية بالمثل في خفض إنتاجها، لذا فإن العواقب ستكون وخيمة عليها، وقد تخسر جزءاً كبيرا من السوق النفطية. وثمة رأي آخر حيث يجد فريق من الباحثين أن السعودية ترمي إلى مزيد من هبوط الأسعار لأجل إزاحة المنتج العالمي الجديد من السوق النفطية، إذ يشكل النفط غير التقليدي معضلة لدول أوبك النفطية الكبرى، إلا أن كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري تتراوح بين (40-70 دولار)، ولن تتمكن شركات النفط الصخري على المدى القصير من الصمود كثيرا بوجه تدهور الأسعار إلى دون 60 دولار، وهكذا فإن تحجيم دور النفط الصخري في خريطة الطاقة الدولية لن يعيد زمام المبادرة في تحديد الأسعار العالمية للنفط إلى المملكة وحسب وإنما سيعمل في المستقبل على إحكام الهيمنة السعودية مجددا على صادرات الطاقة إلى الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم.

3.3 عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران: قد يرى بعض المحللين أن الهدف السياسي من هذا الانخفاض، هو لممارسة ضغوط اقتصادية على بعض الدول المنافسة منها روسيا وإيران التي يمكن أن تتأثر اقتصاداتها بانخفاض الأسعار بصورة سلبية، حيث تمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لها. كما تسود مؤخراً مجموعة من تفسيرات تعلل موقف منظمة أوبك الأخير بعدم تخفيض سقف الإنتاج، على الرغم من انخفاض السعر، بأنها محاولة لإلحاق أضرار اقتصادية بكل من إيران وروسيا، بغية التأثير في سياساتها المتبعة اتجاه قضايا الشرق الأوسط ومناطق أخرى[15]، وحملهما على التجاوب مع شروط المصالحة الغربية.

4.3 ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية: يرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في اسعار النفط إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري، وهو ما مكن الأمريكيون من الاعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، فقد ارتفع الإنتاج الأميركي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست سنوات الماضية، ما أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم، واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط. ولا توجد إشارة إلى أن هبوط الإنتاج بالولايات المتحدة يكفي حاليا لرفع الأسعار عام 2016[16].

يعتقد البعض أن منظمة أوبك دخلت في حرب سعرية مع منتجي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، فسيسمح الكارتل للأسعار بالانخفاض بأمل أن تصبح مشاريع النفط الجديدة في الولايات المتحدة غير مربحة وتخرج من السوق. إن استخراج النفط في مناطق مثل السعودية والكويت تكلفتها منخفضة، لكن استخراج النفط الصخري أكثر تكلفة في مناطق مثل تكساس وشمال داكوتا، فباستمرار

---

[14] يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، **ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط**، على الرابط: http://www.dw.com/ar تم الاطلاع في 2017/10/24

[15] مدياني محمد،(يومي 08/07 أكتوبر 2015)، **انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص: 7.

[16] نفس المرجع.

انخفاض أسعار النفط سيصبح بعض منتجي الولايات المتحدة غير رابحين ويغادرون الصناعة، ونتيجة لذلك سوف تستقر أسعار النفط وتحافظ أوبك على حصتها السوقية على الأقل هذا ما تأمله[17].

5.3 ارتفاع قيمة الدولار: كان الدولار الأمريكي المحرك الرئيسي لانخفاض أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى، بالتالي فإن أي انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. في الواقع، الدولار هو أعلى مستوى مقابل اليورو منذ 12 عاما، مما أدى إلى ارتفاع في مؤشر الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار النفط، وهذا يضع السوق تحت الكثير من الضغوط، لأنه عندما تكون قيمة الدولار مرتفعة، تتراجع قيمة السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، تسبب ارتفاع الدولار في النصف الثاني من عام 2014 في انخفاض حاد في مؤشرات السلع الأساسية منها النفط[18].

بعض الخبراء يتوقعون استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا بداية من عام 2014 وهو في ارتفاع مستمر إلى حد الآن، الأمر الذي دفع بهم إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار.

وعليه نقول هناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط ولا يمكن فصل هذه العلاقة لأن الحلول المتمثلة في تسعير النفط بغير الدولار أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على النفط غير ممكنة حاليا.

4. آثار انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

قبل أن نتطرق إلى ذلك يجب إعطاء لمحة عن اقتصاد الجزائر حيث يعتبر قطاع النفط المحرك الرئيسي للتنمية في الجزائر ولقد شهد الإطار القانوني لهذا القطاع تطورا منذ استقلالها عن فرنسا سنة 1962، إذ سعت السلطات المتعاقبة على حكم الجزائر إلى محاولات تنموية عديدة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى تحسين مستوى معيشة الجزائريين وتحقيق العدالة الاجتماعية لمجتمع فقدها لأكثر من قرن من الزمن.

فكانت البداية بتبني النظام الاشتراكي والسعي نحو الصناعات الثقيلة وتوطيد مركز الدولة كلاعب أساسي ووحيد في الاقتصاد، إلا أن ذلك باء بالفشل وخلف آثارا كثيرة على الاقتصاد الجزائري، جعلته -في ثمانينات القرن الماضي - يسعى بشتى الطرق للتحول الى اقتصاد السوق الحرة، منهكا بأعباء الديون الخارجية الثقيلة وبمشاكل اجتماعية لا حصر لها، جعلت استقرار البلد على المحك في التسعينات. ثم بنهاية عقد من الأزمات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والأمنية ظهرت من جديد بوادر التعافي الاقتصادي على البلد جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية انطلاقا من سنة1998، مما جعله يتمتع بصحة مالية عالية، أهلته لتبني مشاريع تنموية طموحة_2000-2014_ ولكن النتائج كانت أدنى من الطموحات .

بعد التعرض إلى أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط نحاول البحث في تداعيات هذا الانهيار على الاقتصاد الجزائري، والذي يمثل له النفط المحرك الرئيسي، إذ لا زال ارتباط مداخيل الجزائر بما نسبته 97% بصادرات النفط الخام والغاز، مما جعل التراجع لأسعار النفط يساهم في توجيه ضربات قاسية للاقتصاد الجزائري، وهو ما يمكن إدراكه من خلال تحليلنا لأثر تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017.

[17] Brad Plumer, **Why oil prices keep falling — and throwing the world into turmoil,** https://www.vox.com/2014/12/16/7401705/oil-prices-falling **,** consulte le 01/12/2017.

[18] Evan Tarver, **4 Reasons Why the Price of Crude Oil Dropped**, https://www.investopedia.com/articles/investing/102215/4-reasons-why-price-crude-oil-dropped.asp, consulte le 25/11/2017.

1.4 أثر انهيار أسعار النفط على النمو الاقتصادي PIB:

يعتبر الناتج المحلي الخام أهم مؤشر للتوازن الداخلي لاقتصاد ما، تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، وفي معظمها يساهم قطاع النفط بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي[19]. كما عرفت كل من أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الجزائري العديد من التذبذبات. يبرز الشكل التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

الجدول 01: تطور الناتج المحلي الخام وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	161.21	199.29	209.06	209.75	214.12	165.87	161.1	167.56
نسبة نمو الناتج (%)	3.6	2.6	3.4	2.8	3.8	3.8	3.3	1.6
سعر النفط (دولار للبرميل)	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.51

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط opec http://www.opec.org

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ترافق تطور مؤشر الناتج المحلي الاجمالي مع تطور أسعار النفط مما يشير الى العلاقة بين النفط والناتج المحلي في الجزائر وهي علاقة طردية، كما نلاحظ أن الناتج عرف نموا مستمرا طيلة فترة الدراسة إلى غاية 2014 ويرجع الفضل في هذا النمو المضطرد إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد ارتفع سعر النفط الخام من 77.45دولار للبرميل عام 2010 إلى أن بلغ أقصى قيمة 109.45 دولار للبرميل عام 2012 مقابل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 161.21 مليار دولار ليبلغ أقصى قيمة عام 2014 بحوالي 214.12 مليار دولار، بعدها تراجع الناتج سنة 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط.

عرف معدل النمو تذبذبا خلال فترة 2010-2013 ما بين 3.6% و2.8%[20]، ويستقر عند معدل 3.8 %في سنتين 2014 و2015 حتى رغم تراجع أسعار النفط لعام 2014.

من الواضح أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية.

2.4 أثر انهيار أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات:

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما وبين قيمة صادراته، خلال فترة ما. يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات[21].

بينما ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي، ومالي تدون فيه كافة الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالدول، ولكل دولة من دول العالم ميزان مدفوعات خاص بها، تتعامل فيه مع الدول الأخرى، لتسجيل العمليات المالية التي تتم بينهم، ويتكون من جانبين، الأول

[19] سليماني عبد الكريم، (2014)، **دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص:50.

[20] البنك الدولي: https ://data.albankaldawli.org

[21] https://www.bayt.com/ar/specialties/q/291447 consulte le 15/10/2017.

يسمى (المدين): وتسجل فيه كافة الإجراءات المالية التي يتم دفعها، والثاني يسمى (الدائن): وتسجل فيه كافة الإجراءات المالية التي يتم تحصيلها. في العادة، يتم احتساب ميزان المدفوعات في كل ربع سنة وكل سنة[22].

الشكل التالي يظهر تطور أرصدة ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الجزائر للفترة (2010-2017) حسب تطور أسعار النفط.

الجدول 02: تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر النفط (دولار للبرميل)	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.51
رصيد ميزان التجاري (مليار دولار)	18.2	25.9	20.1	9.9	0.45	18.08-	20.13-	14.41-
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	57.1	72.9	71.7	64.4	60.1	34.6	29.3	35.13
صادرات المحروقات (مليار دولار)	56.1	71.6	70.6	63.8	58.4	33.1	27.9	33.2
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	15.58	20.1	12.06	0.1	5.88-	27.5-	26-	21.76-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات ONS

يظهر الجدول أعلاه، أن رصيد ميزان المدفوعات حقق عام 2010 فائضاً قدر ب 15.58مليار دولار واستمر في تحقيق الفائض وصولا إلى حدود 12.06 مليار دولار سنة2012 وهذا يرجع إلى الرصيد الإيجابي للميزان التجاري المتأتي من ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات، وانخفض في سنة 2013 بشكل كبير متأثراً بالارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتراجع الكميات المصدرة من المحروقات، غير أن في سنة 2014 سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا قيمته (-5.88) مليار دولار نتيجة انهيار أسعار النفط التي أثرت على إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات.

طوال سنة 2015، استمر انخفاض سعر النفط في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 96.29 دولار للبرميل في 2014 إلى 49.49 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47%. وقد أدت هذه الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015، مقارنة بتلك المسجلة في 2014، بنسبة 43.4%.

[22] http ://mawdoo3.com consulte le 15/10/2017.

في ضوء هذه التطورات، انتقل رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في 2014 (+0.45) مليار دولار إلى عجز قدره 18.08 مليار دولار في 2015 واستمر هذا العجز سنة 2017. بالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية[23].

من خلال هذه النتائج نستخلص مدى تحكم تقلبات أسعار النفط في رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، مما يدل على هشاشة وضعيتهما، إضافة إلى ذلك يبدو أن مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأت بكامل الآثار المرجوة[24].

انتقل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 4,4 %من إجمالي الناتج الداخلي في 2014 إلى 16.5%من إجمالي الناتج الداخلي في 2015، وبلغ عجز الرصيد الإجمالي 16.7%من إجمالي الناتج الداخلي في 2015(2.8%في 2014). نتيجة لذلك، استمرت احتياطيات الصرف، التي انخفض قائمها إلى 178.9مليار دولار في 2014، مقابل 194 مليار دولار في نهاية 2013، في الانخفاض لتبلغ 144.1 مليار دولار في نهاية 2015[25].

3.4 أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة:

تعرف الميزانية العامة للدولة على أنها الوثيقة التي تصادق عليها السلطة التشريعية، والتي تحدد نفقات وإيرادات الدولة لفترة زمنية محددة، كما تعرف على أنها عبارة عن تقدير وإجازة للإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة لفترة مستقبلية عادة ما تكون سنة[26]. الجدول التالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة وتطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

الجدول 03: تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر النفط (دولار للبرميل)	77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	49,49	40,76	52.51
رصيد الموازنة العامة (مليار دينار)	-1392,2	-2363,7	-3254,1	-2128,8	-3068	-3103,8	-3236,7	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير وزارة المالية الجزائرية ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

نلاحظ تواصل العجز رغم تحسن أسعار النفط، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات الجارية خصوصا الأجور والتحويلات، فقد شكلت نفقات التسيير ثلثي النفقات العمومية في عامي 2011 و2012.

وقد أشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الجزائر عاشت يسرا ماليا غير مسبوق، ولكنها وضعية بقيت هشة خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات. وعلى الجزائر –حسب بنك الجزائر[27] –أن تواجه تحديين كبيرين ناتجين عن السياسة التوسعية في إنفاقها، يتعلق الأول بقابلية استمرارية الإنفاق على المدى المتوسط، ويتعلق الآخر بأثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط.

[23] تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، ص: 59-63.

[24] تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص:65 .

[25] تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، ص: 8.

[26] شليجي الطاهر، **الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، ص:32.

[27] تقرير بنك الجزائر.مرجع سابق، ص: 107.

وبالرغم من هذا الانخفاض فقد واصلت الحكومة سياستها التوسعية في سبيل دعم النمو الاقتصادي، زيادة الأجور ... كما أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا مهما في تجاوز الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط .

لقد عرفت السوق النفطية سنة 2011 انتعاشا كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، إذ كان هناك ارتفاع قياسي لأسعار النفط، حيث وصل المتوسط السنوي لأسعار النفط إلى 107,46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى تكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة ساهم في تسديد مديونيتها، وساهم ذلك في زيادة الإيرادات العامة للدولة ومن ثم تنشيط وإنعاش اقتصادها بزيادة الإنفاق العمومي وزيادة المشاريع الاستثمارية لدفع عجلة التنمية كتجسيد لبرنامج توطيد النمو (2010-2014) ومختلف البرامج التنموية الأخرى.

قد ارتفعت النفقات العامة بشكل كبير سنة2012 ، مع تسجيل نسبة عجز كبيرة خلال تلك السنة . وفي سنة 2013 انخفضت نسبة العجز نظرا لانخفاض النفقات العامة خاصة في جانب التسيير، إذ وصلت النفقات العامة إلى حوالي 6024 مليار دينار سنة2013، ويرجع ذلك إلى التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الإنفاق العام . ومع منتصف سنة2014، عرفت أسعار النفط بداية انخفاض حاد، ووصل متوسط سعر النفط إلى 96,29دولار للبرميل، بعد أن كان 105,87 سنة 2013، لكن بالرغم من هذا التدهور في أسعار النفط في سنة2014 ، إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

هذا وقد جاء قانون المالية التكميلي 2015 لوضع أحكام تهدف إلى مواجهة الانعكاسات السلبية للانخفاض المستمر لأسعار النفط، باتباع سياسة التقشف من جهة وزيادة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية من أجل تفادي تفاقم عجز الميزانية. في سنة 2016، كان لتدهور أسعار النفط الأثر الواضح على مختلف مؤشرات التوازن الاقتصادي للدولة، وظهر جليا الانعكاس على تقديرات الميزانية العامة للدولة .

لقد عمدت الحكومة على إلغاء بعض المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى ترشيد نفقات التسيير، وهذا لتجنب تفاقم، العجز الموازني المسجل في السنوات السابقة. كما انخفضت حصة الجباية البترولية في الإيرادات العامة حسب تقديرات 2016 إلى حوالي % 35,44 مقارنة بالموارد العادية، وهو انعكاس طبيعي لتدهور أسعار النفط من جهة، وإلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بخصوص توسيع الوعاء الجبائي، وزيادة نسب الضرائب والرسوم في بعض المنتجات النفطية وغير النفطية، بالإضافة إلى تدابير أخرى تهدف إلى زيادة موارد الدولة خارج الجباية البترولية[28].

[28] شليحي الطاهر، مرجع سابق، ص: 39-43.

الخاتمة:

توصلنا إلى أن أسعار النفط غير مستقرة على الدوام، وأن هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك مجتمعة أو منفردة، منها الاقتصادية، الجيوسياسية، المناخية والنفسية.

كما استنتجنا أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط في مسيرتها التنموية منذ الاستقلال، فحدوث أي خلل أو أزمة في سوق النفط على المستوى العالمي، سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني، إذ تعد العائدات المالية التي تجنيها الدولة من خلال تصدير النفط هي الركيزة الأساسية لدعم برامجها الاقتصادية والتنموية، كذلك مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة. وبالتالي يتطلب إعادة النظر في طبيعة الريع الاقتصادي النفطي والنظر إليه باعتباره إيرادا رأسماليا يعود للدولة وليس إيرادا جاريا. وعليه لابد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية، من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الأمثل للثروات، كما تجدر الإشارة إلى وجوب إعادة النظر في برامج الدعم، وترشيد الإنفاق العام لتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة.

ويمكن عرض أهم النتائج فيما يلي:

-تخضع أسعار النفط لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هما العاملان الوحيدان في تحديد أسعار النفط عالميا، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالميا ومنها عوامل الجيوسياسية، المناخية، النفسية، والفنية، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة تلعب دورا كبيرا في تحديد سعر النفط العالمي.

-يعتبر تراجع الطلب العالمي على النفط سببا ضعيفا للانخفاض الحاصل اليوم في أسعاره، يبدو أن عوامل العرض هي الأكثر تفسيرا لذلك الانخفاض.

- في حالة ما إذا استمرت الأسعار في التراجع، ستكون هناك قرارات ستؤثر بشكل كبير على المواطن الجزائري، ستلجأ الحكومة لاتخاذها مرغمة، وكانعكاسات مباشرة ستؤجل عديد المشاريع.

-كذلك من تداعيات انخفاض أسعار النفط نجد انخفاض الجباية البترولية، ما يعني تقليص حجم الاستثمارات سواء المحلية أو الاجنبية وهو ما صرح به متعاملون أجنبيون في الندوة التي عقدت بالجزائر، وهذا ما يؤدي في النهاية الى زيادة حجم البطالة، وهذا بدوره يؤدي الى عدم استقرار الاوضاع الاجتماعية والسياسية.

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن صياغة بعض التوصيات فيما يلي:

-ضرورة الخروج من الاقتصاد الريعي.

-تقليل الاعتماد على النفط في الموازنة العامة وتنويع مصادر إيراداتها.

- التركيز على القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري.

-ضرورة ترسيخ وتطبيق قواعد حوكمة الشركات في الجزائر.

-الاهتمام بقطاع التجارة كونه يذر مداخيلا معتبرة للدولة من خلال الجباية، بالإضافة الى الاهتمام بالقطاع الفلاحي.

المراجع:

(1) مولاي مصطفى سارة، **العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، يومي 08/07 أكتوبر 2015، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

(2) طيبي حمزة، **العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على لاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، يومي 08/07 أكتوبر 2015، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

(3) الطاهر زيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد132 ، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (وابك)، الكويت، شتاء2010 .

(4) مهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)**، مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، 2011-2012.

(5) بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

(6) بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.

(7) عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد01، غزة، فلسطين، 2013.

(8) أحمد إبريهي علي، **تحليل سوق النفط العالمي**، 2016.

(9) وهانس بك، ياسر أبو معيلق، **ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط**، على الرابط: http://www.dw.com/ar.

(10) مدياني محمد، **انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، يومي 08/07 أكتوبر 2015، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

(11) شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع.

(12) سليماني عبد الكريم، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2013-2014.

(13) محمد ابراهيم السقا، لماذا تتراجع أسعار النفط؟، على الرابط: http://www.jbcnews.net/article/93584

(14) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، http://rawabetcenter.com/archives/901.

(15) البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org.

(16) تقرير بنك الجزائر لسنة 2015.

(17) تقرير بنك الجزائر لسنة 2013.

(18) Brad Plumer, Why oil prices keep falling — and throwing the world into turmoil, https://www.vox.com/2014/12/16/7401705/oil-prices-falling.

(19) Evan Tarver, 4 Reasons Why the Price of Crude Oil Dropped, https://www.investopedia.com/articles/investing/102215/4-reasons-why-price-crude-oil-dropped.asp.

(20) OPEC, Monthly oil Market Report, January 2015.

(21) IEA, World Key Energy Statistics, 2014.

(22) https://www.bayt.com/ar/specialties/q/291447.

(23) http://mawdoo3.com.